

أوروبا لم تتجاوز انقساماتها بعد خمس سنوات من أزمة الهجرة

توزيع اللاجئين أكبر عقبة أمام تبني سياسة أوروبية مشتركة

تستعد المفوضية الأوروبية الشهر الجاري لطرح خطة جديدة لتجاوز الخلافات بشأن الهجرة، في مسعى لتطبيق الانقسامات. ورغم التفاؤل الذي تبديه ألمانيا وفرنسا حيال تبني دول الاتحاد للخطة المقترحة تبدو دول مثل المجر وبولندا غير متحمسة، ما يقوّض آمال تجاوز العقبات.

باريس - استقبلت أوروبا في 2015 أكثر من مليون شخص فروا من الحرب والفقر، لكن بعد خمس سنوات من هذا التدفق القياسي للاجئين وتشديد تدابير المراقبة على الحدود لا يزال الاتحاد الأوروبي يبحث عن سياسة لجوء فعالة. وتقول ماري دو سومير الخبيرة في مركز دراسات السياسة الأوروبية إن أزمة الهجرة "لم تتضمن أمورا خارجة عن السيطرة" لكنها "كشفت عيوب أوروبا الهيكلية وانقساماتها السياسية". وتحت الضغط انفجر نظام اللجوء الأوروبي المعروف بنظام دبلن الذي يولي بلد الدخول الأول في الاتحاد الأوروبي مسؤولية معالجة طلبات اللجوء، وذلك بعدما حفل اليونان وإيطاليا عبئا كبيرا. وفي بداية الأزمة، أشارت صور مهاجرين يعبرون أوروبا ووفاء الطفل السوري إيلان كركدي على شاطئ في اليونان، تعاطفا كبيرا.

لا يمكن أن تكون هناك سياسة أوروبية ناجحة وفعالة دون اعتماد معايير مشتركة لقبول طلبات اللجوء

ومنذ العام 2015، استقبلت ألمانيا قرابة 900 ألف طالب لجوء معظمهم من السوريين. وعقب ذلك، فتحت دول غير معتادة على استقبال مهاجرين مثل النمسا والسويد أبوابها. وفي مواجهة الوضع الطارئ، حدد الاتحاد الأوروبي بطلب من برلين، "حصصا" لتوزيع المرشحين للجوء في الدول الأعضاء الـ27. لكن خطة "إعادة التوزيع" التي وضعت في البداية لـ160 ألف شخص، بقيت حبرا على ورق. وتراجع زخم التضامن الذي ظهر في البداية بسبب معارضة دول أوروبا الوسطى في مقدمتها المجر وصعود



لا حلول تلوح في الأفق

روما وأثينا التي تطالب على غرار البرلمان الأوروبي بتقاسم أعباء الاستقبال بشكل دائم وليس في فترات الأزمات أن هذا الإجراء جيد لكنه غير كاف. وتدافع ألمانيا، التي تترأس الاتحاد الأوروبي، عن موقف قريب من المفوضية الأوروبية وهي أن تظل مسؤولية طلب اللجوء أساسا لدى بلد الوصول عدا في فترات الأزمات وعندها لا بد من القيام بإعادة إيلاء قسري في إطار إجراءات التضامن. ويرى مدير المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج ديدييه ليشي أن هذه الخطة لا تحل كل الثغرات وأنه "لا يمكن أن تكون هناك سياسة أوروبية مشتركة من دون معايير مشتركة لقبول طلبات اللجوء".

على اتفاق دبلن الذي يوكل التعاطي مع طلبات اللجوء إلى البلد الذي يصل إليه المهاجر. واعتبرت هذه القاعدة (نظام دبلن) ظالمة لأنها تضع، لأسباب محض جغرافية، عبء الاستقبال على إيطاليا واليونان وإسبانيا ومالطا والبوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا. وتريد المفوضية الأوروبية تعديل نظام اللجوء الذي يعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، في خطوة تتطلب دعما من غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد وكذلك غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي. إلا أن مجموعة فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا) ترفض مقترحات المفوضية الأوروبية، بينما ترى

لمساعدة الدول المكتظة بالمهاجرين. وبعد خمسة أعوام، لا تزال مسألة التضامن الأوروبي الحقيقي حيوية. وبعد إرجائها مرات عدة، يتوقع أن تكشف المفوضية الأوروبية في سبتمبر عن خطة قد توفر المزيد من الانتقائية لطلبات اللجوء. وتقتصر المفوضية الأوروبية أن يتم توزيع طالبي اللجوء بشكل آلي على دول الاتحاد الأوروبي، لكن دولا مثل المجر وبولندا تعارض بشدة هذه الخطة، مدعومة من النمسا، فيما تطالب إيطاليا على العكس بنظام توزيع دائم. ويراد لآلية التوزيع الآلي التي طالبت بها بإحاح إيطاليا متهمه شركاءها بعدم دعمها في مواجهة تدفق المهاجرين، أن تكون مؤقتة في انتظار إعادة التفاوض

المجري" للمخيمات في اليونان و"أصبح رافعة" للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وفي فبراير، أمر الرئيس التركي الخبير للجدل بفتح حدود بلاده مع أوروبا أمام المهاجرين ما أعاد شبح أزمة 2015. ويدعم الاتحاد الأوروبي اتفاقا مثيرا للجدل توصلت إليه إيطاليا وليبيا، لمساعدة خفر السواحل الليبي في وقف انطلاق المهاجرين في وقت تغرق البلاد في فوضى منذ العام 2011. وتؤكد ماري دو سومير أن الأوروبيين "سجلوا القليل من النجاحات، بصرف النظر عن تعزيز فرونتكس". وسيكون لهذه الوكالة المكلفة بمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، هيئة دائمة تضم 10 آلاف عنصر بحلول العام 2027

الصين ما زالت غير قادرة على مهاجمة تايوان

وتايوان ليست دولة معترفا بها في الأمم المتحدة، حيث تهدد بكين باللجوء إلى القوة في حال إعلان استقلالها رسميا أو في حال تدخل خارجي، خصوصا من قبل الولايات المتحدة. وفي صفقة تعد الأكبر في السنوات الأخيرة وافقت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرا على بيع مقاتلات أف - 16 بقيمة ثمانية مليارات دولار لتحديث أسطول الجزيرة المتقاعد، كما تطالب الولايات المتحدة بضم تايوان إلى المؤسسات الدولية، بخاصة منظمة الصحة العالمية.

الولايات المتحدة توافق على بيع مقاتلات أف - 16 لتحديث أسطول تايوان المتقدم، ما أثار مخاوف الصين

وأشارت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في بيان لها إلى أن قيمة الصفقة يمكن أن تصل إلى 62 مليار دولار، وتشمل 90 مقاتلة، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء منها في العام 2026. وتايوان لديها أصلا أسطول من مقاتلات أف - 16 اشترته من الولايات المتحدة في 1992، لكن العقد الجديد سيستجيب للجزيرة الحصول على طائرات أكثر حداثة ومجهزة بتكنولوجيا وأسلحة متطورة. وقالت الصين الشهر الماضي إنها ستفرض عقوبات على شركة لوكهيد مارتن الأمريكية المصنعة للطائرات وذلك لبيعها أسلحة لتايوان.

تايبيه - قالت وزارة دفاع تايوان الاثنين إن القوات المسلحة الصينية ما فتئت تعزز كفاءتها لكنها ما زالت تفقر إلى القدرة على شن هجوم شامل على الجزيرة، في وقت عززت فيه واشنطن تعاونها العسكري مع تايبيه ما أثار حفيظة بكين التي اعتبرت الخطوة تدخلا في شؤونها الداخلية. وتصدت بكين أنشطتها العسكرية نحو تايوان التي تعتبرها إقليميا خاضعا لسيادتها ولم تتخل قط عن خيار استخدام القوة لإخضاع تايوان الديمقراطية لسيطرتها، وهي رسالة كرهها الرئيس الصيني شي جين بينغ العام الماضي رغم أن تايوان لم تبد أي اهتمام بالخضوع لحكم بكين.

ويشرف شي على برنامج لتحديث الجيش بإضافة طائرات الشبح المقاتلة وحاملات طائرات ومعدات أخرى، وتجري القوات الجوية والبحرية الصينية تدريبات منتظمة أو تقوم بمهام قرب تايوان. ووضعت وزارة الدفاع التايوانية، في تقريرها السنوي عن قوة الصين العسكرية الذي قدمته إلى البرلمان السيناريوهات المحتملة للعمل العسكري الصيني وقد شملت فرض حصار وسيطرة على جزر قبالة البلاد.

وقالت إن الجيش الصيني يواصل عمله لتعزيم التدريبات بالذخيرة الحية وزيادة قدراته بأنواع جديدة من المارك وتطوير تقنيات وأسلحة جديدة. وأضافت الوزارة "لكن في ما يتعلق بتكتيكات واستراتيجيات العمليات ضد تايوان، ما زال الجيش الصيني مُقيّدا بالبيئة الجغرافية الطبيعية المضيقة تايوان ومعدات الإنزال كما أن قدراته اللوجيستية غير كافية". وتابعت في نفس السياق "ما زال لا يملك القدرات القتالية الرسمية لشن هجوم شامل على تايوان".

وفي الأثناء، تعترم زعيمة الاحتجاجات البيلاروسية سفيتلانا تيخانوفسكايا الضغوط للحصول على الدعم من مجلس الأمن الدولي ومجلس أوروبا من أجل انتقال سلمي للسلطة في البلاد.

وشتيفن زايبيرت
الحكومة الألمانية تقف بقوة إلى جانب الشعب في بيلاروسيا

وجاءت تيخانوفسكايا في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية، بحسب النتائج الرسمية المتنازع عليها. وفرت من البلاد إلى ليتوانيا العضو بالاتحاد الأوروبي، وسط حملة إجراءات شريطية صارمة وعنيفة ضد المتظاهرين السلميين على الأغلب. وحصلت تيخانوفسكايا (37 عاما) بالفعل على الدعم من أغلب القادة الأوروبيين في حملتها للإطاحة بالرئيس الذي يحتكر المنصب منذ فترة طويلة.

واندعت الاحتجاجات في بيلاروسيا عقب إعلان اللجنة المركزية للانتخابات، فوز لوكاشينكو بولاية سادسة في الانتخابات التي جرت في 9 أغسطس. وعقب الإعلان نزل المتظاهرون إلى الشوارع بدعوى أن "الانتخابات مزورة"، ولقي شخص مصرعه وأصيب مئات واعتقل نحو 6 آلاف خلال الاحتجاجات. وصرحت المعارضة بأن الانتخابات شابهة تزوير، معلنة أنها لن تقبل بالنتائج وستتوجه إلى المحكمة العليا للاعتراض.

دول البلطيق تخرج الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على لوكاشينكو

بإسقاط لوكاشينكو بعبارات واضحة وغير معتادة. وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن زايبيرت في برلين إن "الحكومة الألمانية تقف بقوة إلى جانب الشعب في بيلاروسيا في رغبته في السلام والمشاركة الديمقراطية والتغيير السياسي... شجاعة الآلاف من الأشخاص أمر مثير للإعجاب حقا، فهم لا يهابون القمع المستمر من قبل لوكاشينكو وقواته الخاصة، حتى بعد ثلاثة أسابيع من الانتخابات الرئاسية".

ونكر زايبيرت أن الوقت قد حان لكي يعترف لوكاشينكو بالحقائق في البلاد، مؤكدا ضرورة إجراء حوار مفتوح بين الحكومة وقوى المعارضة والمجتمع البيلاروسية بأسره. وفي الأثناء أعلن لوكاشينكو، المدعوم بقوة من الجارة روسيا، إجراء استفتاء على إصلاحات دستورية في خطوة لامتناس غضب الشارع المنتفض ضده. وقلل مراقبون من أهمية هذه الخطوة التي لا يُنظر أن تتجاوز معها المعارضة الحريصة على تنحي الرئيس كخطوة أولى باتجاه تهدئة الأوضاع.

وأجرى لوكاشينكو في السابق استفتاءين مماثلين، أقرت خلالها تعديلات عززت دور الرئيس، بينما أقر الاثنين لأول مرة بأن "النظام سلطوي نوعا ما" في الدولة. وقبل ذلك خفف رئيس بيلاروسيا لهجة تجاه المتظاهرين المطالبين برحيله بعد إعلان استعداده لتقاسم السلطة مع المعارضة، وهو مقترح رفضته المعارضة في وقت سابق.

انتخابات التاسع من أغسطس، فيما لا يزال الاتحاد الأوروبي يدرس اتخاذ مثل هذه الخطوة. ونفي لوكاشينكو، حليف موسكو، تزوير الانتخابات ويقول إن المتظاهرين يتلقون دعما من الخارج. ويواجه الرئيس البالغ 66 عاما أكبر تحد له عقب تظاهرات ضخمة في عطلة الأسابيع الثلاثة الماضية في مينسك، احتجاجا على نتيجة الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل، والتي أعلن فيها فوزه على مرشحة المعارضة سفيتلانا تيخانوفسكايا التي فرت إلى ليتوانيا.

والاثنين، أعربت الحكومة الألمانية عن دعمها للمتظاهرين الذين يطالبون

فرضت ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا الاثنين حظر سفر على رئيس روسيا البيضاء الكسندر لوكاشينكو و29 مسؤولا آخرين بحكومته وذلك في مؤشر على نفاذ صبرها إزاء تلوّك الاتحاد الأوروبي تجاه مينسك. وقادت دول البلطيق الثلاث دعوات للغرب إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه لوكاشينكو الذي يتهمه معارضوه والغرب بتزوير الانتخابات لتمديد حكمه المستمر منذ 26 عاما. وتستهدف العقوبات التي أعلنتها الدول الثلاث بشكل متزامن مسؤولين متهمين بتزوير الانتخابات والضلوع في أعمال عنف ضد المتظاهرين منذ



الخناق يضيق